الأنباء
الاحد 21 اكتوبر 2012

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا جلسة الوزراء أمس وبجانبه الشيخ أحمد الحمود والشيخ أحمد الخالد

«اتخاذ جميع الإجراءات يأتي وفق المادة 71 من الدستور»

مجلس الوزراء اعتمد مشروع مرسوم تعديل آلية التصويت إلى صوت واحد وحدد 1 ديسمبر موعدا للانتخابات

عقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا صباح أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي: تدارس المجلس في اجتماعه الخطوات والاجراءات الجادة لسرعة تنفيذ التوجيهات السامية التي تفضل بها صاحب السمو الأمير في كلمته الشاملة التي وجهها أمس إلى إخوانه وأبنائه المواطنين والتي أكد فيها سموه على الأسس والمبادئ الراسخة التالية:

1 ـ ان الكويت دولة قانون ومؤسسات نظام الحكم فيها ديموقراطي يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها فالسلطة التشريعية يتولاها صاحب السمو الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور والسلطة التنفيذية يتولاها سمو الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور.

2 ـ ان إيمان سموه بالنهج الديموقراطي وفق النظام الذي أرسى دعائمه الدستور ثابت لا حياد عنه وأن الالتزام بأحكام الدستور مبدأ راسخ لا تردد فيه، مؤكدا على ضرورة الاستفادة من الأخطاء لتصحيح المسيرة وتجاوز العثرات مع دراسة تجارب الآخرين واختيار ما يناسب مجتمعنا ويتفق مع المعطيات والظروف والإمكانات لتحقيق تطلعات وأمال جميع المواطنين.

3 ـ التأكيد على التمسك بالثوابت التي جبل عليها أهل الكويت والتي تجسد صدق الانتماء والولاء للوطن وما عرف عنهم من السماحة والرقي والاعتدال والحرص على قيم الاحترام ومراعاة مشاعر الآخرين.

4 ـ ان ما يحكم العمل العام والتوجهات والاجتهادات في الشأن العام هو مصلحة الكويت وأهلها أولا وأخيرا وان عظم المسؤولية وثقل الأمانة يقتضي بذل الكثير من الجهد والصبر والحكمة.

5 ـ عدم السماح بأي شر يطال الكويت الغالية وينال من أمنها الوطني واستقرارها وسلامة وأمن أهلها الأوفياء وان كل كويتي لبنة مهمة في بناء الصرح الوطني المتماسك ولن يقبل أن يمس أي منهم ضرر أو سوء ان صوت القانون سيظل دائما عاليا وحازما في التصدي لأي ممارسات يجرمها القانون وتمس أمن البلاد والمواطنين وثوابتها الوطنية ولن يكون أحد فوق القانون.

6 ـ على الجميع تقع مسؤولية تغليب الحكمة والعقل والمصلحة الوطنية العليا على باقي المصالح لتظل الكويت الغالية واحة الأمن والأمان ودولة القانون والمؤسسات ملتزمة بثوابتها الوطنية وبقيمها الحضارية قادرة على مواجهة أعباء الحاضر وتحديات المستقبل بسواعد أبنائها البررة.

7 ـ انه لن يقبل أبدا تهديد أمن الكويت وإرهاب أهلها وتعطيل مسيرتها وأنه لن يسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة أو بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات ولا تهاون ازاء الانحرافات المهلكة والتجاوزات المدمرة تحت أي مبرر.

هذا وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الأمير وسعيا إلى تحقيق الإصلاح المنشود للنظام الانتخابي القائم بمقتضى القانون رقم 42 لسنة 2006 وتصحيح ما يشوب الممارسة البرلمانية من عيوب ومثالب أبرزها الواقع التطبيقي لثلاثة مجالس نيابية متعاقبة وعلى الأخص ما يتصل بآلية التصويت في هذا النظام التي أدت إلى نتائج تجافي العدالة والتمثيل الصحيح لأطياف المجتمع الكويتي في البرلمان بما يمس الوحدة الوطنية نتيجة لتفشي العصبيات الفئوية والاصطفاف القبلي والطائفي على حساب الولاء للوطن وإبراز التحالفات المصلحية البعيدة عن مصلحة الوطن بالإضافة إلى الإقصاء الدائم للعديد من الشرائح الاجتماعية عن التمثيل البرلماني الأمر الذي انعكس سلبا على أداء مجلس الأمة وتسبب في انحرافه في أداء مهامه ومسؤولياته.

وتنفيذا للتوجيهات السامية لسموه وانطلاقا من مسؤوليته الدستورية نحو دفع كل ما يهدد مصلحة البلاد حاضرا ومستقبلا وبحسبان ذلك استحقاقا وطنيا حتميا تستوجب الضرورة مواجهته ومعالجته بالسرعة اللازمة فقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بغرض معالجة آلية التصويت فيه يقضي بحق كل ناخب الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها وذلك بما يهدف حماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديموقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص والتمثيل المتوازن لشرائح المجتمع كما وافق المجلس أيضا على مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في يوم السبت 17 محرم 1434هي الموافق 1 ديسمبر 2012م وقد تدارس مجلس الوزراء مشروع مرسوم بقانون يستهدف مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية من خلال إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد وإقرار القواعد العامة المنظمة للكشف عن الذمة المالية لسمو رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وجميع المعينين بدرجة وزير وكذلك رئيس وأعضاء مجلس الأمة وجميع المسؤولين في الدولة وغيرهم ممن يمارس العمل العام سواء بالتعيين أو بالانتخاب والذي جاء تحديدهم في المرسوم بالقانون المشار إليه.

واستعرض المجلس كذلك مشروع مرسوم بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات والحملات الانتخابية وناقش الجوانب التفصيلية المتعلقة بهذا القانون تحقيقا لغاياته السامية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وقد كلف مجلس الوزراء فريقا متفرغا لإعداد مشروعي المرسومين المشار إليهما بالصيغة النهائية تمهيدا لاعتمادهما في الاجتماع القادم.

ترجمة توجهات صاحب السمو

أكد مجلس الوزراء أنه لن يدخر وسعا في ترجمة توجهات صاحب السمو الأمير وغاياتها الوطنية السامية فإنه على ثقة من وعي وإدراك المواطنين جميعا بأن اتخاذ هذه الإجراءات يأتي وفق نص المادة 71 من الدستور والتي أجازت لصاحب السمو الأمير إصدار مراسيم بقوانين أثناء حل مجلس الأمة لمعالجة أي سلبيات قد تستوجبها الضرورة للحفاظ على أمن الوطن واستقراره وتعزيز الوحدة الوطنية لتظل الكويت الغالية دائما الحصن الحصين والملاذ الخالد وواحة أمن وأمان لجميع المقيمين على أرضها وبمراعاة أن هذه المراسيم بقوانين تعرض جميعها على مجلس الأمة الجديد في أول اجتماع له ليقرر ما يراه بشأنها. وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن عظيم اعتزازهم بتوجيهات صاحب السمو الأمير، مثمنين ما أعرب سموه في كلمته التاريخية عن عميق الألم والقلق إزاء ما تشهده البلاد من تطورات من شأنها المساس بأمن البلاد واستقرارها والتي تعكس حرص سموه على تلمس هموم وهواجس المواطنين وآلامهم مؤكدين التزامهم التام ببذل قصارى الجهد من أجل كويتنا الغالية وتعزيز أمنها واستقرارها ورفعتها وتقدمها.

في أعقاب اجتماع ترأسه الحمود وضم كبار القيادات الأمنية لفريق العمليات الميدانية

«الداخلية» لن تسمح بتنظيم اعتصامات أو تجمعات أو مسيرات أو المبيت في أي مكان خارج نطاق «الإرادة»

الشيخ أحمد الحمود

الفريق غازي العمر

أكدت وزارة الداخلية انها لن تسمح بتنظيم مسيرات أو مبيت من المواطنين وقالت وزارة الداخلية في بيان تلقت «الأنباء» نسخة منه ان وزارة الداخلية وتنفيذا للنطق السامي لكلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والتي وجهها للأمة لتغليب مصلحة أمن الكويت العليا على باقي المصالح وانطلاقا من مسؤوليتها الأمنية في الحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين وأن يظل صوت القانون عاليا وحازما في التصدي لأي ممارسات يجرمها القانون وتمس أمن البلاد والمواطنين والثوابت الوطنية وحتى لا يكون أحد فوق القانون أيا كان فإن الوزارة تهيب بجميع المواطنين بأنها لن تسمح مطلقا بتنظيم أي اعتصامات أو تجمعات أو الخروج بمسيرات وجلسات أو مبيت في أي مكان وأيا كانت مدتها خارج نطاق الساحة المقابلة لمجلس الأمة المخصصة لحرية التعبير السلمي عن الرأي لمن شاء من المواطنين وحدهم دون سواهم أيا كانت الأسباب والمبررات والدوافع.

أي مظاهر للشغب والعنف والتحريض على الإثارة والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة والمصالح العليا لأمن البلاد سوف تجابه بكل الشدة والحزم

وأضافت الوزارة أن أي مظاهر للشغب والعنف والتحريض على الإثارة والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة والمصالح العليا لأمن البلاد ستجابه بكل الشدة والحزم.

وأهابت وزارة الداخلية في بيانها بجميع المواطنين الكرام الى ضرورة الالتزام بالقانون واتباع إجراءات وإرشادات رجال الأمن وكل السلطات المعنية بتنفيذ القانون، وتدعو الجميع الى أن يتحمل كل منا مسؤولياته وتغليب المصلحة العليا لأمن الوطن لتظل الكويت دائما وأبدا الحصن الحصين والملاذ الخالد، والتمسك بصدق الانتماء وتعميق الولاء للوطن والتسامي فوق المصالح الشخصية الآنية والاتفاق على كلمة سواء تحفظ أمن الوطن وتحقق مصالحه العليا وتصون ثوابته الراسخة وقيمه الأصيلة والنبيلة والانطلاق نحو الاستقرار والتنمية المستدامة.

هذا وعقد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وبحضور وكيل الوزارة الفريق غازي العمر اجتماعا موسعا ضم كل القيادات الأمنية لفريق العمليات الميدانية حيث اصدر توجيهاته وتعليماته للتصدي الحازم لأي ممارسات يحرمها القانون وتمس أمن البلاد والمواطنين والثوابت الوطنية وحتى لا يكون أحد فوق القانون مهما كانت الأسباب والدواعي والمبررات وأن يظل صوت القانون عاليا لتظل الكويت دائما وأبدا الحصن الحصين والملاذ الخالد.

وقالت وزارة الداخلية في بيان آخر ان هذا الاجتماع يأتي انطلاقا من النطق السامي لكلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والتي وجهها للأمة مساء الجمعة لتغليب مصلحة أمن الكويت العليا على باقي المصالح.

النشمي لـ «الأنباء»: أدعو جميع الأطراف إلى التهدئة فالأخطار المحدقة بالبلاد تستدعي وحدة الصف

دعا أستاذ الشريعة بجامعة الكويت د.عجيل النشمي الى تهدئة الأمور السياسية في الكويت من كل الأطراف مؤكدا ان الأخطار المحدقة بالبلاد تستدعي وحدة الصف والكلمة متمنيا ألا يؤدي تغيير آلية التصويت في الانتخابات الى تصعيد الأمور.

وقال د.النشمي في تصريح لـ «الأنباء» إن خطاب صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد جاء في وقته بعد ان تأزمت الأمور وكثرت الاجتهادات والأقاويل من الناحية القانونية والدستورية واختلف رأي الدستوريين والقانونيين في كثير من القضايا وانعكس ذلك على لقاءات الدواوين والملتقيات ونزول البعض الى ساحة الإرادة للتعبير عن آرائهم.

وتابع قائلا: «كل ذلك كان يحتاج الى كلمة طمأنت الناس الى حد كبير لكن لايزال حسم بعض القضايا معلقا على إصدار المراسيم».

● أسامة أبوالسعود

الهاجري: عقيدة أهل السنة والجماعة السمع والطاعة للحاكم المسلم ما لم يأمر بمعصية الله ورسوله

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية د.مبارك الهاجري يقول: بداية اقدم نصيحة موجهة الى اهل الكويت عامة حكاما ومحكومين الى التحاكم والرجوع الى شرع الله سبحانه وتعالى والى الكتاب والسنة وهي مقدمة على كل ما سواها من قوانين البشر، ففيها الامن والامان والسعادة الابدية ومرضاة الله عز وجل في الدنيا والآخرة ونظرا لما وقع في الساحة السياسية في الآونة الاخيرة فإنني انبه على ان عقيدة اهل السنة والجماعة السمع والطاعة للحاكم المسلم ما لم يأمر بمعصية الله ورسوله، وان هذا واجب لا شكل فيه وبه يحدث الامن والامان والاستقرار في البلاد، واما انكار المنكر والامر بالمعروف فله ضوابطه الشرعية سواء اكان هذا الامر من امور الدنيا او من امور التربية ولا يكون هذا بعمل مسيرات في الطرقات وهتافات بتطاول فيها على ولي الامر وانما يكون بالسبل والوسائل الشرعية، ونحن في الكويت ولله الحمد لدينا من الوسائل والطرق فالا نحتاج به لمثل هذه المسيرات، ولذا فاني ارى عدم جواز هذه المسيرة وان كنت احب الجميع واقدر الجميع ولا يبرر حب الكويت ومصلحة الكويت ان تحدث مثل هذه المسيرات التي لا تحمد عقباها، ومسألة الحوار والمنافسة في مثل هذه الامور متاح للجميع، لذا لا يجوز تصعيد هذا الامر حتى يشمل جميع اطياف المجتمع الصغير والكبير، حتى اصبح حديث البيوت ويشغل الناس من فضل الطاعة في هذه الايام المباركة الطيبة، ومن تدبر حال البلاد والعباد عليه ان يرى ما نحن فيه من خير عظيم في الدين والدنيا، فوجب الحفاظ عليه والاصلاح بالطرق الشرعية، ودعاء الله سبحانه وتعالى والاستغفار والتوبة اليه عز وجل، فذلك يصلح كثيرا من الاحوال لا تصلحها هذه المسيرات.

وقال: وقد استمعت الى خطاب صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وقد كفى ووفى ويجب السمع والطاعة والدعاء له بالخير واعانته على تحمل المسؤولية التي كلفه الله بها، وهذا اقل حق له على ابنائه اهل الكويت، والله الموفق.

● ليلى الشافعي

الدعيج: صاحب السمو ترجم طموحات شعبه وأرسى دعائم الإصلاح والتنمية

أكد محافظ الأحمدي الشيخ د.إبراهيم الدعيج أن «كلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد شخصت الواقع ولامست الحالة الكويتية وما يحدق بالوطن من مخاطر وما يواجهه من تحديات»، لافتا إلى أن «سموه ترجم بجلاء طموحات شعبه بحرصه على إرساء دعائم الديموقراطية السليمة وتهيئة سبل دفع عجلة التنمية والإصلاح بما يحقق الأمن والاستقرار ورفاهية المجتمع، بعيدا عن مظاهر الفوضى والإقصاء والعمل وفق أجندات مصلحية ورؤى ضيقة تعطل ركب البناء وتعوق مسيرة التطور والنماء وتدفع البلاد لأتون من المواجهات والصراعات غير المبررة».

وأشاد الدعيج في تصريح صحافي «بحنكة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وما يمتلكه من بصر وبصيرة وحرصه الدؤوب على دعم رؤى الإصلاح وحفظ نسيج المجتمع وتماسك مكوناته عبر إقرار مراسيم بقوانين لتعديل جزئي في النظام الانتخابي، وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات ومكافحة الفساد ونبذ الكراهية وحماية الوحدة الوطنية»، مشيرا إلى أن «سموه أبى إلا أن ترسو سفينة الوطن على شاطئ الأمن والأمان برؤاه الثاقبة ومبادراته الخيرة التي تجلت بقوة خلال مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي». وكان الدعيج قد «أرسل برقية تهنئة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يهنئه فيها على نجاح فعاليات مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي جاء فيها: يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أهالي محافظة الأحمدي ومنتسبي المؤسسات والهيئات والأجهزة التنفيذية والإدارية والخدمية فيها كافة بمناسبة اختتام أعمال مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي، أن أرفع إلى مقامكم السامي أصدق آيات التهاني بالنجاح المدوي والصدى المشرف الذي حققه الملتقى الذي كان لسموكم بعد المولى سبحانه الفضل في الدعوة إليه ورعايته وتهيئة مقومات نجاحه بحكمتكم وحنكتكم واقتداركم الذي يشهد به القاصي والداني، هذه القمة التاريخية التي تضاف إلى سجل سموكم الحافل بالإنجازات لإعلاء شأن الكويت والقارة الآسيوية والعالم أجمع، منوهين في ذات السياق إلى مبادرتكم السامية الموفقة بإنشاء برنامج تمويل المشاريع الإنمائية في الدول الآسيوية غير العربية والمساهمة الكويتية السباقة والسخية فيه، والذي يضيف لبنة مهمة إلى صرح العمل الكويتي الإنمائي والإنساني الشامخ حول العالم.

هنيئا لكم يا صاحب السمو وللكويت ولنا هذا الإنجاز المشهود، والمولى سبحانه نسأل أن يحفظكم من كل مكروه لتواصلوا مسيرة عطائكم اللامحدود، وأن يتوج جل وعلا جهود سموكم المخلصة بتحقيق حلم الكويت بأن تصبح مركزا ماليا وتجاريا على المستوى الإقليمي ـ إنه سميع مجيب».

صفر: كلمة صاحب السمو الأمير عبرت عن مسؤوليته كقائد ذي نظرة ثاقبة وإحساس بالقلق على مستقبل الكويت

قال وزير الاشغال د.فاضل صفر ان كلمة صاحب السمو الأمير عبرت عن مسؤوليته كقائد ذي نظرة ثاقبة واحساس بالقلق على مستقبل الكويت بسبب الاسفاف في لغة الحوار وتهديد الوحدة الوطنية والخروج على القيم والتمرد على اخلاق الكويتيين، حيث كانت الكويت مثالا للتراحم والأمان ولكن هناك من لا يريد الاستقرار لبلدنا وصرنا نخرج من أزمة وندخل في ازمة أخرى حتى توقفت التنمية، والشيء الراقي في كلام صاحب السمو الأمير انه لم يتطرق الى ما تعرض له شخصيا من خطاب غير لائق لان سموه كان قلقا على الكويت وهو يتحمل ويتجاوز كعادته عن الأمور الشخصية والانتخابية ولكن لما صار هتك القانون هي الهدف تصدى سموه انطلاقا من مسؤوليته لرغبته في التوصل للحلول الناجعة بعيدا عن الاثارة وحفاظا على الأمن الوطني وان القانون سيطبق على أي متجاوز وكل فوضى تحدث في الشارع، ودعاهم سموه الى تحكيم العقل وان يتقوا الله تعالى في الكويت وأهلها وأجيالها القادمة وفي أنفسهم.

● فرج ناصر

الكريوين: متمسك بحق الأمة

دعا المحامي ناصر الكريوين امين سر جمعية المحامين الكويتية مؤسسات المجتمع المدني إلى أن يتحملوا مسؤولياتهم وأن يقفوا موقف المسؤولية إبان ما تشهده البلاد من أحداث سياسية واختلاف قانوني وهو منعطف خطير تمر به البلاد وذلك بعد استمرار تلك الأوضاع السياسية، يتطلب منا جميعا كمجتمع كويتي له تاريخ قد شهده العالم بأسره قبل 22 سنة بتلاحم هذا المجتمع ووقوفه وقفة رجل واحد حاكما ومحكوما في وجه العدو الغاشم بالرغم من غياب الدستور أما ما يحدث من اختلاف في وجهات النظر فيجب ان ينصب بشرعية قانونية هذا الرأي وتكون المصلحة العامة للبلاد هي المراد، وذلك بتمسكنا الكامل بحق الأمة باعتبارها مصدر السلطات جميعا وأن العدل والحرية والمساواة هي دعامات المجتمع وحق الأفراد في التعبير عن آرائهم وذلك ضمن النطاق الذي حدده الدستور كما يجب ان تعي السلطة ان عليها عبء وقف الخطاب الفئوي والطائفي وذلك حرصا على ثوابت المجتمع الكويتي وهي التي رفضها صاحب السمو بخطابه بأنه لا يسمح لبذور الفتنة بأن تنمو في أرضنا الطيبة. وحيث إن مكامن الحرية لا توجد إلا في الضمائر الحية فإن خمدت روحها في مكامنها فلا دساتير تنفع ولا قوانين تردع كما ان نظام الحكم في الكويت ديموقراطي والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا.

وذلك يبين لنا أن غياب مجلس الأمة أو تغيب الحياة البرلمانية لا تغيب آلامه عن المشهد السياسي، هي حاضرة في كل زمان ومكان، ولازال الكل يرى ان لديه محاور اصلاحية وبرؤية خاصة ولا شك انه ما لم يكن العمل جماعيا بفريق واحد محب لهذا الوطن فلن يأتي بإصلاحات كاملة وذلك لعدم استيعاب وتقدير للأوضاع والاستفادة، وذلك كما ذكر من الاخطاء السابقة، ومن خطاب صاحب السمو الأمير حفظه الله أنه لن يقبل باختطاف ارادة الأمة. كما جدد الكريوين بأنه لا ولن يقبل أحد من المجتمع الكويتي المساس بمقام حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه.

«المقومات» ستحضر بصفة مراقب في مسيرة كرامة وطن

أعلنت جمعية مقومات حقوق الانسان حضورها بصفة مراقب لمسيرة كرامة وطن السلمية التي دعا اليها العديد من القوى والائتلافات السياسية والشبابية بهدف رصد أي تجاوز أو انتهاك لحقوق الانسان، مناشدة منظمي المسيرة الالتزام والتقيد بمبادئ الشريعة الاسلامية والدستور والقانون والتعاون مع الأمن، مطالبة في الوقت نفسه وزارة الداخلية بالتعامل الراقي والحضاري مع المسيرة المشار اليها وعدم التعرض لأي ممن يحضرها بالاذى أو القمع.

ولفتت الى أن الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق المتظاهرين ومسؤولية دستورية وقانونية تقع على عاتق قوات الأمن بالاضافة الى مسؤوليتها عن حماية حق التجمع والاحتجاج السلمي.